

ظاهرة المخدرات في الشرق الأوسط وتأثيرها

في الأمن الوطني العراقي

(دراسة في الجغرافية السياسية)

م.د. قاسم عبد علي عذيب

المديرية العامة للتربية في محافظة ميسان

المستخلص :

إن تعاطي المخدرات والاتجار بها ظاهرة قديمة قدم التاريخ البشري، وذلك ان آثار عدد من الحضارات التي سادت هنا وهناك حملت من الشواهد ما يدل على ذلك، وقد انتشرت المخدرات بشكلها الطبيعي والصناعي، لذا تعددت أنواعها وأشكالها وتأثيراتها في الإنسان، ولا تكاد تخلو قارة من قارات العالم من نشاط تجارة المخدرات، إلا أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر المناطق الجغرافية نشاطاً للمخدرات وذلك لموقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم القديم، ولطبيعة المنطقة الجيوستراتيجية ، ولكثرة الحروب والمنازعات التي عصفت بدولها، ناهيك عن تطور النقل والاتصالات الذي جعل من تجارة المخدرات ظاهرة معولمة. وتنتج المخدرات في مناطق عدة من الشرق الأوسط وخارجه كمنطقة المثلث الذهبي والهلال الذهبي والمغرب ولبنان واليمن والسودان، وتنقل إلى دول منطقة الشرق الأوسط عبر مسارات جغرافية متنوعة ومتعددة، مما مكن من تقسيم منطقة الدراسة إلى دول منتجة للمخدرات وأخرى مستهلكة وثالثة دول عبور. وكان العراق وبحكم موقعه الجغرافي دولة عبور للمخدرات من إيران ودول جنوب غرب اسيا إلى دول الخليج العربي وبلاد الشام، أما بعد سقوط النظام السابق واحتلال العراق من الولايات المتحدة التي وفرت بيئة ملائمة لانتشار المخدرات، لذا انتشر تعاطي المخدرات بين أوساط الشباب مما كان له انعكاسات سلبية عدة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتأثيراتها في الأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، الشرق الاوسط، الإرهاب، المسارات الجغرافية

المقدمة :

ان آثار المخدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية بالغة الضرر ، لم تعد مقتصرة على الفرد والأسرة والمجتمعات المحلية فحسب، بل امتدت لتصبح تهديداً حقيقياً للأمن والسلم العالمي، لارتباطها الوثيق بحركة الأموال والاقتصاد العالمي، والتداخل بينها وبين كثير من أنماط الجرائم المعروفة مثل غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب الدولي، والحروب الأهلية والمنازعات الإقليمية، وعلى الرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لمحاصرة ظاهرة المخدرات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن التقارير والدلائل جميعها تشير إلى تزايد مطرد في معدلات إنتاجها والجرائم المترتبة عليها

وحالات إيمانها، والتضخم المتواصل في عائداتها المالية، حتى أصبح لمافيا المخدرات والجريمة المنظمة تأثير كبير في المؤسسات المالية، والنشاطات السياسية، ناهيك عن عما تقدم. وفي العراق أسهم وضع الدولة الأمني وعدم قدرتها على ضبط الحدود السياسية وانفتاحها أمام تجارة المخدرات التي نشطت مع الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تنامي هذه الظاهرة بشكل واضح وخطير.

مشكلة الدراسة : يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

- ١- ما طبيعة المخدرات ومناطق إنتاجها ومحاور نقلها؟
- ٢- ما تجارة المخدرات وأثارها السلبية في الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وتهديداتها الخطيرة على الأمن الوطني.
- ٣- هل هناك علاقة بين تجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب الدولي ؟.

فرضية الدراسة

- ١- المخدرات أنواع وأشكال مختلفة، وتتنوع مناطق إنتاجها والمسارات الجغرافية لنقلها في حدود منطقة الشرق الأوسط.
- ٢- لتجارة المخدرات آثار سلبية عدة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، مما انعكس بشكل كبير على الأمن الوطني.
- ٣- هناك علاقة قوية بين تجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب التي باتت تعتمد تمويل المخدرات.

حدود الدراسة : تتمثل الحدود المكانية بمنطقة الشرق الأوسط، أما الحدود الزمانية فقد امتدت ابتداءً من العام ١٩٩٠ وما حصل فيه من تغييرات سياسية كبيرة سمحت بانتشار تجارة المخدرات بشكل كبير، والتركيز في العراق على المدة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي وحتى وقت الدراسة.

منهج الدراسة : يستعمل الباحث المنهج الوصفي لوصف بعض المفاهيم ومناطق الإنتاج ومحاور نقل المخدرات والآثار المترتبة عليها، كذلك يستعمل المنهج التحليلي لتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة، فضلاً عن الاستعانة بالخرائط والأشكال والخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

هيكل الدراسة : يتكون البحث من خمسة محاور، يتناول الأول بعض المفاهيم والتوزيع الجغرافي لإنتاج المخدرات في منطقة الشرق الأوسط، والمحور الثاني يتناول أهم المسارات الجغرافية لنقل المخدرات، في حين يتطرق المحور الثالث إلى أسباب انتشار المخدرات، أما المحور الرابع فيتناول ظاهرة المخدرات في العراق، بينما يشير المحور الخامس إلى الآثار المترتبة على تجارة المخدرات.

المفاهيم والتوزيع الجغرافي لإنتاج المخدرات في الشرق الأوسط

أولاً: المفاهيم:

١- مفهوم المخدرات: المخدر لغة: ((هو الخدر من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف ... الخدرة ثقل الرجل وأمتناعها عن المشي... والخدر الكسل والفتور... وفي حديث عمر-رضي الله عنه-انه رزق الناس الطلاء فشربه رجل فتخدر أي ضعف وفتور كما يصيب الشارب قبل السكر^(١) ، وتعرف المخدرات اصطلاحاً بأنها ما يشوش العقل والحواس بالتخيلات والأهلاس بعد نشوة وطرب ويؤدي الاعتياد عليها الى الإدمان^(٢).

وعرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) المخدرات بأنها كل المواد التي تستعمل في غير الأغراض الطبية، ويكون من شأن تعاطيها تغير وظائف الجسم والعقل، ويؤدي الإفراط في تناولها إلى حالة من التعود والإدمان فضلاً عن الآثار الجسمية والنفسية والاجتماعية^(٣).

٢- مفهوم الاتجار غير المشروع بالمخدرات: يتسع هذا المصطلح ليشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية التي تستهدف تحقيق الربح، وتشمل هذه المجموعة عمليات الإنتاج الزراعي، والإنتاج التحويلي، والإنتاج التشييدي، وتهريب العقاقير المخدرة عبر الحدود، وعمليات ترويج المخدرات، وتضم كذلك مجموعة عمليات الإدارة والتنظيم والتمويل والتجنيد والتسويق والتسهيل، وإعداد أماكن لتعاطي المخدرات بمقابل. والاتجار غير المشروع بالمخدرات ينطوي على أنشطة إجرامية أخرى: كالجريمة المنظمة والتآمر والرشوة والفساد وتهديد الموظفين العموميين والتهرب من الضرائب وغسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية وجرائم مقاومة السلطة والاستعمال غير المشروع للأسلحة والتزوير^(٤).

٣- تصنيف المخدرات: يمكن تصنيف المخدرات على وفق الأصل أو المنشأ إلى:

(أ) مواد طبيعية: وهي التي اكتشفها الإنسان في الطبيعة، سواء أكان ذلك عن طريق أبحاث قام بها، أم عن طريق الصدفة، وهذه المواد من أصل نباتي مثل نبات الكوكا ونبات القات ونبات صبار البيبتول وجوزة الطيب والخشخاش.

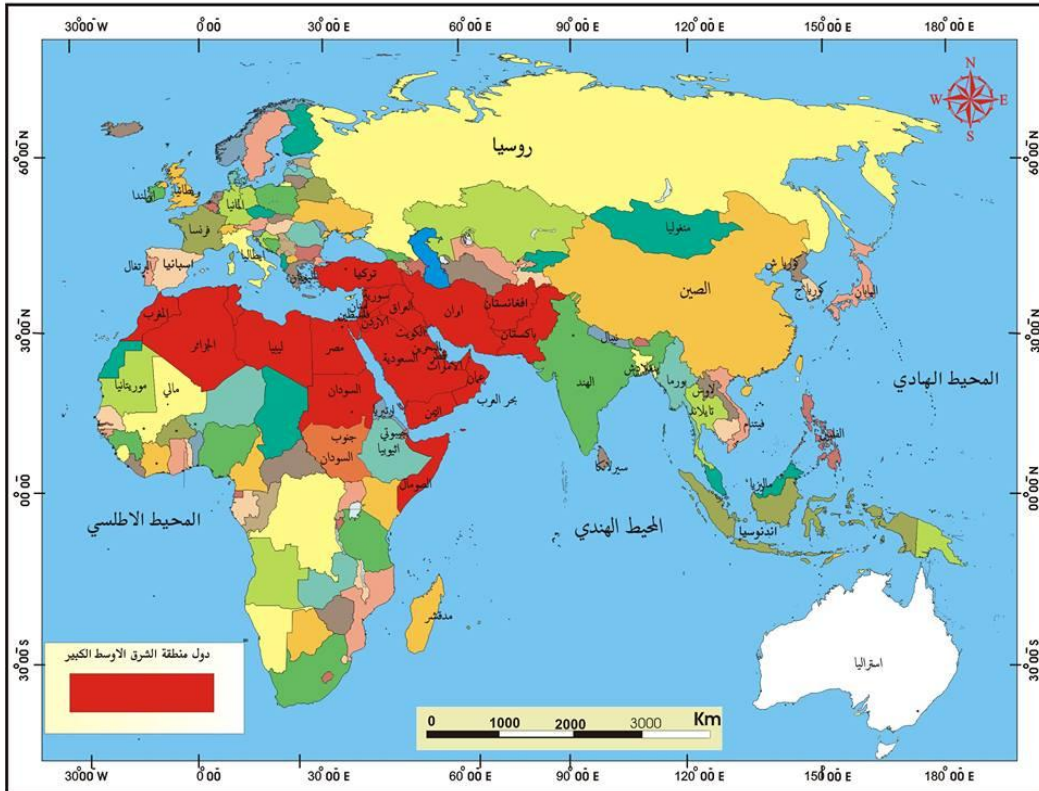
(ب) مواد تخليقية (تصنيعية): وهي مواد تحضر وتركب من مواد ومركبات كيميائية مختلفة وعمليات معقدة، ويتم ذلك في معامل الأدوية ومراكز البحوث، ويستعملها المتعاطون عوضاً عن المواد النباتية (الخام) لكونها تعطي التأثير نفسه.

(ج) مواد نصف تخليقية: وهي مواد تحضر في المعمل عن طريق تفاعل كيميائي بسيط، والمادة الأساسية فيها من أصل طبيعي، وذلك للحصول على مادة مركزة ذات تأثير أقوى فاعلية، مثل الهيروين الذي ينتج من تفاعل مادة المورفين المستخلصة من نبات خشخاش الأفيون مع المادة الكيميائية (ستيل كولوريد)^(٥).

٤- مفهوم الشرق الأوسط: يعد مفهوم الشرق الأوسط الأكثر شيوعاً في الجغرافية

السياسية، فهو إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، وفيه تتضارب المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية، فهو يمثل البؤرة التي يتركز عليها تصادم الدول، وان شعوب منطقة الشرق الأوسط شكلت مادة أساسية تتفاعل فيها الأحداث التي تقرر مسارها العواصم الخارجية. ويتوسط الشرق الأوسط كل من الشرق الأدنى الذي هو أقرب إلى أوروبا، والشرق الأقصى وهو الأبعد عنها، وتمتد هذه المنطقة من المغرب العربي غرباً إلى أفغانستان وباكستان شرقاً ومن اليونان شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً، كذلك ورد في دوائر المعارف العالمية تحديداً مختلفة لدول الشرق الأوسط، فقد حددت موسوعة (لاروس) الفرنسية دول الشرق الأوسط بـ (تركيا وسوريا ومصر وإسرائيل ولبنان وسوريا والعراق وإيران وليبيا والسودان وأفغانستان وباكستان والهند) وتغطي التسمية جزئياً الشرق الأدنى^(١). وتتفق التعريفات كلها على أن مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن تمثل قلب الشرق الأوسط، وإلى هنا ينتهي الإجماع ويبدأ الخلاف حول وضع إسرائيل ودول شمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا (باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا)^(٢). وعلى الرغم من المحاولات كلها فان المجال الدال على مصطلح (الشرق الأوسط) مازال يضيق ويتسع بحسب المصالح ، وبما ان تجارة المخدرات ظاهرة عابرة للحدود لذا سيعتمد الباحث التحديد الأوسع لدول الشرق الأوسط الذي يضم معظم الدول العربية، فضلاً عن إيران وأفغانستان وباكستان وتركيا وقبرص وإسرائيل ينظر الخريطة (١).

خريطة (١) دول منطقة الشرق الأوسط



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على Political Map of the world 2005.

ثانياً: توزيع المخدرات الجغرافي في الشرق الأوسط:

اشتهرت عالمياً منطقتان بزراعة المخدرات في قارة آسيا، عرفت الأولى بالمثلث الذهبي التي تشمل (تايلاند، ولاوس ومينمار)، وأشير إلى الثانية بالهلال الذهبي ويقصد بها (أفغانستان وباكستان وإيران)، كذلك انتشرت زراعة المخدرات في دول عدة من الشرق الأوسط^(٨). وقد بدأت بعض الدول تشير صراحة إلى العلاقة بين تجار المخدرات في منطقة الشرق الأوسط من جانب وتمويل الأطراف المسلحة بما فيها المنظمات الإرهابية وقد أصبحت الموارد المتولدة عن أنشطة المخدرات تقوم بدور تعقيد النزاعات المسلحة واستمرارها في ظل وجود ضعيف لسلطة الدولة^(٩)، ينظر الجدولان (١) و(٢).

الجدول (١) المجموع الكلي للمساحات المزروعة وكمية إنتاج الأفيون للمدة ١٩٩٨ - ٢٠٠٤

السنة	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤
المساحة المزروعة/هكتار	٢٣٧٨١٩	٢٢١٩٥٢	١٨٠١٧٢	١٩٥٩٤٠
الكمية المنتجة/طن	٤٣٤٦	٤٦٩١	٤٤٩١	٤٨٥٠

المصدر: يوسف صالح بريك، التغيير الاجتماعي الدولي والمخدرات، المخدرات والعولمة، ط١، دار

الحامد، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص ٥٤ الجدول (١).

الجدول (٢) عدد متعاطي المواد المخدرة في العالم والشرق الأوسط والأدنى

المنطقة	القهنب	المواد الأفيونية	الكوكايين	الامفيتامينات	الاكستاسي
العالم	١٩٠٧٥٠٠٠٠	٢١٨٨٠٠٠٠	١٩٣٨٠٠٠٠	٥٢٩٠٠٠٠٠	٢٥٨٢٠٠٠٠
الشرق الأوسط والأدنى	١٠٩٥٠٠٠	٣٨٢٠٠٠٠	بيانات	غير	متوفرة

المصدر: محمد الأمين البشري، التخطيط الأمني لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية

المتحدة، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ٣٣، الجدول(١).

ومن الجدول (١) تبدو زيادة كميات الأنتاج على الرغم من تناقص المساحات المزروعة. أما الجدول(٢) فيظهر العدد الكبير للمتعاطين للمخدرات في الشرق الأوسط من مخدري القنب والمواد الأفيونية والذي بلغ (٥٧,٠% و ١٧%) على التوالي. وفيما يأتي أهم الدول المنتجة والمستهلكة للمخدرات في الشرق الأوسط: ينظر الخريطة(٢)

أولاً: المخدرات في منطقة الهلال الذهبي:

١- أفغانستان: إن التدخل السوفيتي في أفغانستان أدى إلى حرب نجمت بين الأنظمة الموالية للسوفييت وبين الفصائل المسلحة المقاومة المعارضة لها، وهذا أنتج بيئة مثالية لتفجر زراعة الخشخاش وتجارة الأفيون، وكان من أهم أسباب ذلك حاجة الفصائل المقاومة للدعم المالي، وسقوط السلطة المركزية في الدولة، والامتداد الفسيح لشبكات التجارة السرية عبر

إيران وباكستان لكل من المخدرات والأسلحة، والأهم من ذلك فقد أصبحت قوة الاحتلال السوفيتية نفسها سوقاً جديدة للأفيون والهيروين^(١٠).

وتعد أفغانستان الممول الأول والأكبر لمخدر الأفيون، فمساحات الأراضي المزروعة في أفغانستان بمخدر الأفيون قد تضاعفت مرات عدة في (١٥) عاماً، فقد كانت هذه المساحة (١٤٣٠٠) هكتاراً عام ١٩٩٠، أصبحت (١٣١٠٠٠) هكتاراً عام ٢٠١١، والأمر ذاته ينطبق على إنتاج الأفيون فيها^(١١). وقد أخذت زراعة المخدرات ترتفع وتيرتها في أفغانستان منذ ان احتلتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١، مما أدى إلى تصاعد الاتهامات الأمريكية ضد حكومة كرزاي بأنها تحمي تجار الأفيون في أفغانستان، وبأنها تسير على النهج نفسه الذي سارت عليه حركة طالبان التي تشجع زراعة المخدرات في المناطق التي تحت سيطرتها، وبلغت صادرات أفغانستان السنوية من الأفيون والهيروين (٥,٢) مليار دولار بما يوازي (٥٠٪) من ناتجها القومي، لأنها تنتج (٧٤٪) من الأفيون المنتج في العالم وفي الوقت نفسه ازداد عدد الأسر التي تمارس زراعة القنب بحوالي الخمس وهو الذي يوجه لإنتاج الحشيش أذ يأتي أكثر الإنتاج العالمي للحشيش من أفغانستان^(١٢).

٢- إيران: تعد عصابات المخدرات في إيران من أكبر عصابات تهريب المخدرات في العالم، فهي أكبر مشتر للأفيون الأفغاني، وأحد أكبر منتجي الهيروين في العالم إذ يأتي (٩٥٪) من الهيروين في أذربيجان من إيران، بينما تصدر الكمية نفسها من أذربيجان إلى السوق الأوروبية، وعلى المستوى الإقليمي أصبحت إيران بوابة رئيسية لتهريب المخدرات إلى تركيا والمنطقة العربية، ويعمل مروجو المخدرات في إيران على خطها بمواد ضارة قبل تهريبها إلى الخارج بهدف تحقيق نسب عالية من المكاسب المالية.

وذكرت السلطات الإيرانية إلى أن إجمالي المدمنين فيها قد وصل إلى (٢,٢) مليون شخص من بين (٨٠) مليون مواطن إيراني^(١٣)، وقد أعلنت إيران أنها تمكنت من تنفيذ أكبر عمليات ضبط لمواد أفيونية في العالم عام ٢٠١٤، إذ استأثرت وحدها بنسبة (٧٥٪) و(٦١٪) و(١٧٪) من مضبوطات الأفيون والمورفين والهيروين على التوالي في العالم^(١٤).

لقد بذلت إيران جهوداً طموحة في المنطقة للحد من المخدرات، وقد اعترف بذلك قسم مكافحة المخدرات التابع الى الأمم المتحدة، ولإيقاف حركة عبور المخدرات فلقد نصبت إيران سياجاً حدودياً بطول (٢٠٠٠ كم) على حدودها الشرقية، وشيدت جداراً بطول (٧٠٠ كم) في المنطقة الصحراوية، وحفرت مسافة (٢٨٠ كم) من الخنادق لإيقاف أي مركبة أو التنقل بواسطة الدواب، وشيدت المتاريس في المناطق الجبلية لمنع المرور عبر الأودية، ونشرت (٣٠) ألف رجل من أفراد الشرطة والحرس الثوري على طول الحدود الإيرانية، وهذه القوات مازالت تخوض غمار الحرب مع مهربي المخدرات الذين يمتازون بأنهم أفضل تجهيزاً

من القوات الإيرانية، إذ يمتلك المهربون مركبات متنوعة ومدفعية ثقيلة، كما يمتلكون صواريخ ستنجر، مما أفقد إيران ثلاثة آلاف شخص من قوات مكافحة المخدرات طوال سنوات المعارك، وتعد إيران وباء المخدرات تهديداً لأمنها الوطني^(١٥).

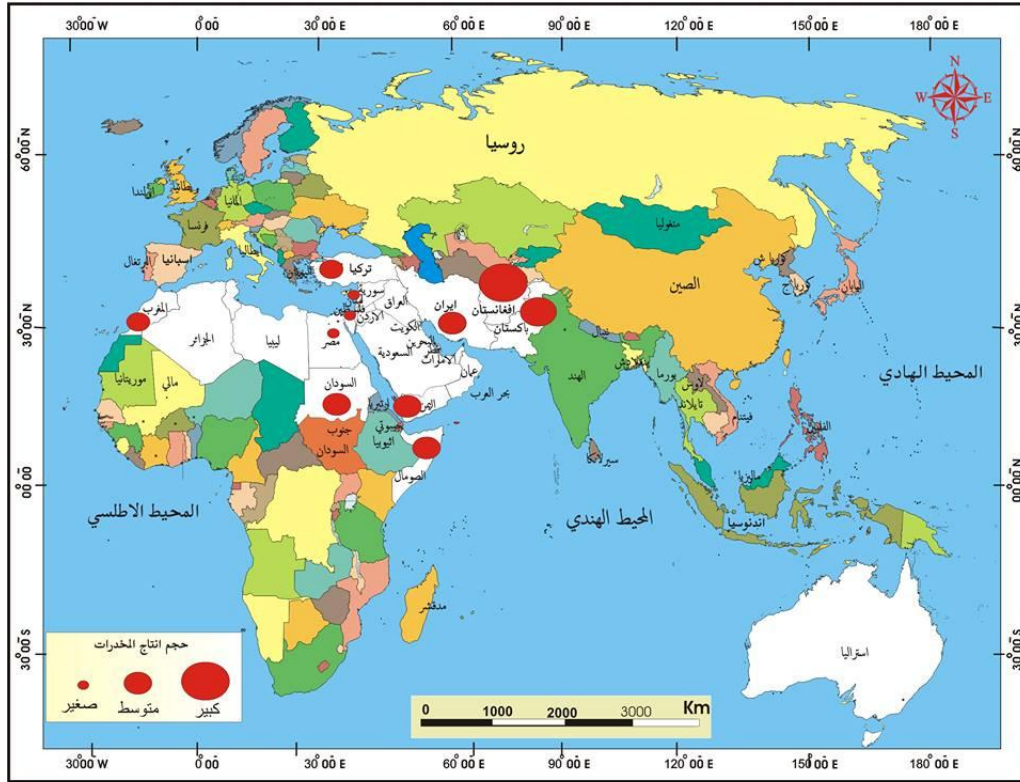
٣- **باكستان:** ازدادت مشكلة زراعة وتجارة المخدرات في باكستان منذ بداية نشأة الدولة، فقد ازداد عدد المدمنين فيها حتى وصل إلى نحو (١٠٠) ألف مدمن على الأفيون، وعندما تحولت إلى جمهورية إسلامية سنة ١٩٧٩ منعت بها إنتاج الأفيون وزراعة الحشيش والاتجار بهما وتعاطيهما، ودخلت دائرة المواجهات الحكومية مع تجار المخدرات حيز التنفيذ، وقامت الشرطة بعملية واسعة ضد سوق (بارا) في كراتشي، وقد عثر على (٣٠٠) كغم) من الهيروين و(١٠٠ كغم) من الأفيون وأسلحة متنوعة، ولكن ضخ أموال المخدرات مازال مستمراً على الرغم من التحذيرات الحكومية وعمليات مكافحة. ففي عام ١٩٩٠ وصلت زراعة الخشخاش إلى أكثر من (١٥٠ طن)، وتعد باكستان من مصادر إنتاج المورفين والهيروين الرئيسية في العالم^(١٦). إلا أن تنفيذ باكستان برنامج التنمية البديلة الذي استغرق خمسة عشر عاماً بدعم من المجتمع الدولي ومانحين محليين إلى انخفاض إنتاج الخشخاش عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت باكستان أهم الدول المنتجة له^(١٧).

ثانياً: المخدرات في الدول العربية:

إن الإحصاءات عن حجم مشكلة المخدرات في الدول العربية تكاد تكون معدومة، وما يطفو منها على السطح لا يعكس حجم المشكلة الحقيقي، ومما يزيد المشكلة خطورة ان الأرقام المسجلة في الإحصاءات الرسمية العربية عن عدد الحالات التي تضبط لا تعبر عن الواقع الفعلي^(١٨)، إذ انه يصعب إحصاء متعاطي المخدرات بسبب الطبيعة الاجتماعية والجنائية الخاصة بهم. فضلاً عن ذلك ان اكثر الدول العربية باستثناء مصر لديهم حساسية كبيرة تجاه الإحصاءات الجنائية بعامة، وإحصاءات جرائم المخدرات بخاصة، كون هذه الجرائم ترتبط بالتفسخ وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، لذا يمكن القول إن مشكلة المخدرات في الدول العربية هي مشكلة معتمة^(١٨)، وسنتطرق إلى المخدرات في أهم الدول العربية:

* يؤكد الانتربول الدولي ان ما يتم ضبطه من تجارة المخدرات في العالم يمثل ١٠٪ فقط.

خريطة (٢) حجم إنتاج المخدرات في دول منطقة الشرق الأوسط



المصدرا من عمل الباحث بالاعتماد على Political Map of the world 2005.

١- سوريا:

ليست هناك تقارير حديثة عن زراعة المخدرات وإنتاجها وتهريبها في سوريا، على الرغم من أن سوريا هي إحدى الدول المهمة في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتجارة المخدرات، فهي معبر للتجار بين تركيا ولبنان من جهة، والدول العربية الأخرى من جهة أخرى، كذلك يأتي الكوكايين بحراً من أمريكا اللاتينية إلى سوريا في طريقه إلى لبنان لمعالجته صناعياً وإعادة تصديره إلى أوروبا الغربية أو إلى أمريكا الشمالية، وتشير مضبوطات مادة الفينيثيلين في السعودية إلى استمرار الاتجار العابر من أوروبا إلى دول الخليج عبر سوريا. وتشير الإحصاءات إلى وجود (٣١٠٠) حالة إدمان للقنب و(٣٥٠) للهيروين، وأقل من (٢٠) حالة إدمان للكوكايين، وقد أعلنت الحكومة السورية أنها لا تعد تعاطي المخدرات مشكلة كبيرة تمس الأمن الوطني للبلد^(١٩).

٢- لبنان: ترى الحكومة اللبنانية أن زراعة المخدرات في أراضيها تمثل تحدياً كبيراً لها لاسيما وانها تكافح المروجين لها منذ سنوات في ظل ضبط أطنان منها بين مدة وأخرى للحد من زراعتها. وفي عام ٢٠١٣ ضبطت الحكومة حوالي (٥٥) مليون حبة كتاجون مخدرة التي تهرب إلى منطقة الخليج العربي بشكل منظم في أثناء السنوات العشر الأخيرة، بيد أن تدهور الوضع الأمني في منطقة سهل البقاع حال دون القضاء على زراعة الحشيش فيها، فضلاً عن استمرار حالة الاضطراب السياسي الذي تشهده البلاد منذ بضع سنوات، وأنتجت

منطقة سهل البقاع اللبنانية الخصبة ما يصل إلى ألف طن من القنب سنوياً في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية بين عام ١٩٧٥ - ١٩٩٠ وما بين ٣٠ و ٥٠ طناً من الأفيون الذي يستعمل في صناعة الهيروين، وأن المدمنين والمتعاطين في لبنان هم (٨٠٪) ذكور و(٢٠٪) إناث، و(٨٠٪) منهم ما دون سن الخمسين^(٢٠).

٣- **فلسطين:** كان للكيان الصهيوني أثرٌ كبيرٌ في انتشار المخدرات في فلسطين بسبب اتساع دائرة الصراع معه، والذي أفرز البطالة والفقر إلى جانب حالات الفوضى واتساع أوقات الفراغ بين الشباب مما جعل الإحساس بالأمن يتلاشى. وفي تقرير صادر عن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في قطاع غزة أفاد انه في عام واحد (٢٠٠٦) سجلت ١٧١ قضية حيازة وترويج، تورط فيها ١٩٣ متهماً ضبط أكثر من (٧٧) ألف شجرة مخدرة من نوع البانجو و(٢٣) كغم من البانجو الجاف و(٢٢) ألف بذرة مخدرة و(٤٨ كغم) من الحشيش و(١٨٤) قرصاً مخدراً، فضلاً عن (٧ غم) من الهيروين والكوكايين، وأشار مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ان الكثير من هؤلاء المروجين والمتعاطين قاموا بزراعة الشتلات المخدرة داخل منازلهم، وآخرين بمناطق التماس التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تشجع وتغض الطرف عن الأشخاص الذين يقومون بزراعة المخدرات^(٢١).

٤- **السعودية:** ليست هناك معلومات وافية عن تعاطي المخدرات في السعودية، ومع ذلك فالمعلومات البسيطة تشير ضمناً إلى تعاطي المخدرات المتمثلة بالقنب والهيروين والكوكايين على مستوى بسيط^(٢٢). أما على مستوى المنشطات فقد صنفت الأمم المتحدة السعودية على انها أكبر مستهلك للمنشطات غير القانونية في الشرق الأوسط والمتمثلة بحبوب الكبتاجون وهي مادة ذات فعالية سريعة وتتواجد بوفرة ويستعملها الشباب السعودي للمساعدة على اليقظة وتخفيف الوزن، والاستمرار والتواصل على مواقع التواصل الاجتماعي^(٢٣).

٥- **الكويت:** غزو النظام العراقي السابق لدولة الكويت له أثرٌ واضح في انتشار المخدرات فيها، إذ كان عدد المتعاطين في عام ١٩٨٩ (٣٩) متعاطياً، وعدد المتهمين بقضايا جلب المخدرات (٨٠) متهماً، وبلغ عدد تجار المخدرات المضبوطين (١٩٣) متهماً، بينما بلغ مجموع ما ضبط في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ هو (٨٨) متعاطياً و(٢١٨) مهرباً والمتهمين بقضايا الاتجار بالمخدرات (٢٤٨) متهماً. وقد واجهت الكويت مهمة صعبة وكبيرة في محاربة تجار المخدرات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، هذا الاحتلال الذي جلب هماً كبيراً وجديداً للمنطقة وهو تزايد عدد تجار المخدرات ومروجيها^(٢٤).

٦- **الإمارات العربية:** بلغت كمية المخدرات المضبوطة عام ١٩٩٤ نحو (٢٩٨ كغم)، وفي عام ١٩٩٥ نحو (٢٣٠٠ كغم) وفي عام ١٩٩٦ نحو (٥٠٠ كغم)، وارتفع حجم الكميات المضبوطة عام ١٩٩٧ إلى (٧) أطنان من المخدرات، وقد بلغ عدد الوفيات بسبب

المخدرات (١٢٥) شخصاً في المدة ١٩٨٧ - ١٩٩٨، بينما بلغ عدد الذين أدخلوا مصحات العلاج (٥٩٧) شخصاً في المدة ١٩٩٥ - ١٩٩٨، وكان معظمهم من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٨ - ٣٥) سنة. وقد انخفض سن الإدمان وسط جيل الشباب في الإمارات من الفئة العمرية (١٧ - ١٨) سنة إلى الفئة العمرية (١٣ - ١٥) سنة، وظهر تزايد ملحوظ في اثناء السنوات الأخيرة (٢٠٠١ - ٢٠٠٩) في تعاطي الحبوب المخدرة المغشوشة المهربة من الدول الآسيوية إذ تشتري عبر مواقع الانترنت^(٢٥).

٧- المغرب: ساعد اعتدال الطقس في المغرب على إنتاج القنب بكميات كبيرة، لذا احتلت المغرب المرتبة الأولى بوصفها مورداً رئيسياً للحشيش إلى أوروبا ودول الشرق الأوسط، وبلغت المساحات المزروعة بالقنب (٧٠٠٠٠ هكتار)، وقد ان إنتاج الحشيش بلغ (١٥٠٠) طناً وقد توصلت دراسة ميدانية لمركز مراقبة المخدرات في العالم إلى ان المساحات المزروعة بلغت (٦٥٠٠٠ - ٧٠٠٠٠) هكتار بإنتاج سنوي (١٥٠٠ - ٢٠٠٠) طن من الحشيش^(٢٦).

٨- مصر: أعلن صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي التابع لوزارة التضامن الاجتماعي ان معدل الإدمان بلغ نحو (١٠٪) من السكان أي (٩) ملايين شخص (٧٢٪) منهم ذكور و(٢٨٪) إناث، كما ان (٨٠٪) من الجرائم تحصل تحت تأثير تعاطي المخدرات، وأكد خبراء ان هذه النسبة عالية جداً، وتشكل ضعف المعدلات العالمية البالغة (٥٪)، وأرجعوا هذا الارتفاع إلى الانفلات الأمني عقب ثورة ٢٥ يناير، وسهولة نقل المواد المخدرة عبر الحدود المصرية، إلى جانب ارتفاع عدد الفقراء ومعدلات البطالة، ويأس الشباب من تأمين حياة كريمة، ومن أبرز أنواع المخدرات المنتشرة في مصر الحشيش والبانجو والماريجوانا، وتمثل نسبة استهلاكها نحو (٧٧٪)، يليها الاترامادول ومشتقات الأفيون والمورفين نظراً إلى سعره الرخيص، وسهولة الحصول عليه، وانتشار المفاهيم الخاطئة حول استعماله^(٢٧).

٩- الجزائر: عانت الجزائر لعشر سنوات كاملة من ويلات الإرهاب الذي استقطب أولويات اهتمام مصالح الأمن الجزائرية، وبالتالي اغتنام فرصة ذلك الانشغال من شبكات تهريب المخدرات، التي تعاضمت وتعززت باستغلال الأعمال الإرهابية وتسخيرها لتوسيع حجم التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات لما يدر من أموال طائلة استعمل قسم كبير منها في شراء الأسلحة للإرهابيين. ولأسباب متعلقة برواسب الأوضاع الأمنية السائدة في أثناء التسعينيات بالجزائر، ولقرب الجزائر من مناطق الإنتاج (المغرب)، وسرعة خط التماس معها وطوله، لذا سجلت الجهات الأمنية ارتفاعاً ملحوظاً في حجم التهريب والمتاجرة غير المشروعة في المخدرات، إذ قفزت بنسبة (٦٢,٥٪) ما بين عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ الذي

سجل في اثنائه ضبط (١٢٣٧٢,٩٩ كغم) من راتنج القنب و(٢٢٧٧٠,١) قرصاً من المؤثرات العقلية، بينما لوحظ انخفاض ملموس للكوكايين والهيروين اذ ضبط عام ٢٠٠٤ فقط (١٥١ غم) من الكوكايين و(٢٤,٨ غم) من الهيروين. والكميات المحجوزة من راتنج القنب التي هي في تزايد مستمر من عام الى آخر هي في الواقع عابرة للحدود الوطنية، بحيث أن ما يتراوح بين (٧٥ - ٨٠٪) من كميات راتنج القنب المضبوطة بالجزائر كانت موجهة إلى دول أوروبا أو تونس وليبيا ومنها إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي، وما موجه منها للاستهلاك المحلي يشكل (٢٠ - ٢٥٪)^(٢٨). ينظر الخريطة (٢).

المسارات الجغرافية لتهرب المخدرات في الشرق الأوسط

أدت التطورات في أنظمة الاتصالات والمواصلات إلى تطور قدرات مهربي المخدرات من نقل ميادين المعركة إلى مواقع جديدة، كذلك أدى تنامي خطوط نقل المخدرات عبر العالم إلى اتساع مجال عمليات غير المشروعة الجغرافي، وقد ساعد على ذلك التطور الكبير في الاتصالات الذي أدى إلى عولمة مكان السوق^(٢٩). وعن طريق هذا المحور سيتم عرض عوامل وأساليب التهريب الدولي للمخدرات، وتحديد أهم المسارات الجغرافية لنقل المخدرات في منطقة الدراسة.

أولاً: عوامل التهريب الدولي للمخدرات وأساليبه: تتعدد المسارات والأساليب التي يلجأ إليها مهربو المخدرات لاجتياز الحدود من مناطق الإنتاج إلى مناطق التوزيع والاستهلاك، ويتأثر الأسلوب والمسار الجغرافي الذي يلجأ إليه مهربو المخدرات بالعوامل الآتية:

١- **الإمكانات المتاحة للمهربين:** يؤدي استعمال الوسائل التقنية والأساليب المتجددة لإخفاء المخدرات ونقلها بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك عبر الحدود والدول والقارات إلى نجاح عملية التهريب والمناورة في إتباع مسارات جغرافية جديدة^(٣٠)، سواء أكان ذلك يتم داخل حدود الدولة أم بين دول الإنتاج ودول الاستهلاك.

٢- **الطبيعة الجغرافية لمسارات التهريب:** تؤثر الطبيعة الجغرافية لخطوط التهريب في عمليات التهريب الدولي، سواء أكانت هذه المسارات برية أم بحرية، فعندما تكون الحدود برية وذات طبيعة سهلية تكون مشجعة للمهربين كما في الحدود العراقية-اليرانية، وقد تمتد عمليات التهريب لمساحات شاسعة عبر دول وقارات مختلفة.

٣- **العوامل الثقافية والاجتماعية:** تتحكم الأعراف السائدة والعادات المتأصلة في أسلوب توزيع المخدرات، وتتحكم الأنماط الإجرامية المختلفة في خلق انواع من جرائم مصاحبة للاتجار بالمخدرات وتهريبها مثل جرائم الخطف والقتل وتزييف العملة والاتجار غير المشروع بالعملات الأجنبية، لتدبير قيمة شحنات المخدرات وتكاليفها من جهة، ولتوفير مسارات جغرافية آمنة لنقل تلك المخدرات إلى مناطق الاستهلاك من جهة ثانية.

٤- **نوع المواد المخدرة وكميتها:** يتحكم نوع المخدر في اختيار وسيلة نقله وتهريبه والمسارات الجغرافية المتبعة في ذلك، ففي بعض المناطق الجغرافية تنقل المخدرات عبر الصحراء على ظهور الجمال أو السيارات المجهزة لذلك، فالحشيش مثلاً يهرب في شحنات كبيرة، في حين ان الهيروين والكوكايين يهربان في شحنات صغيرة لسهولة إخفائها أو لارتفاع أسعارها، مما يؤدي إلى حرص مهربي المخدرات على إتباع مسارات جغرافية آمنة وعدم مخاطرتهم بتهريب كميات كبيرة منه، خوفاً من ضبطه، مما يدفعهم إلى تهريبه على دفعات صغيرة متتابعة^(٣١).

٥- **العولمة:** من العوامل التي سهلت تهريب المخدرات، وفتحت آفاقاً جديدة وطرقاً متنوعة هي ظاهرة العولمة، التي فرضت نفسها على دول العالم جميعها، لقد استغلت عصابات المخدرات العولمة لما وفرته من تسهيلات لتوسيع نشاطها، إذ وظفت إمكانات العولمة توظيفاً واسعاً من أجل الدخول إلى ساحات جغرافية جديدة والتأثير في مجالات حيوية جديدة^(٣٢).

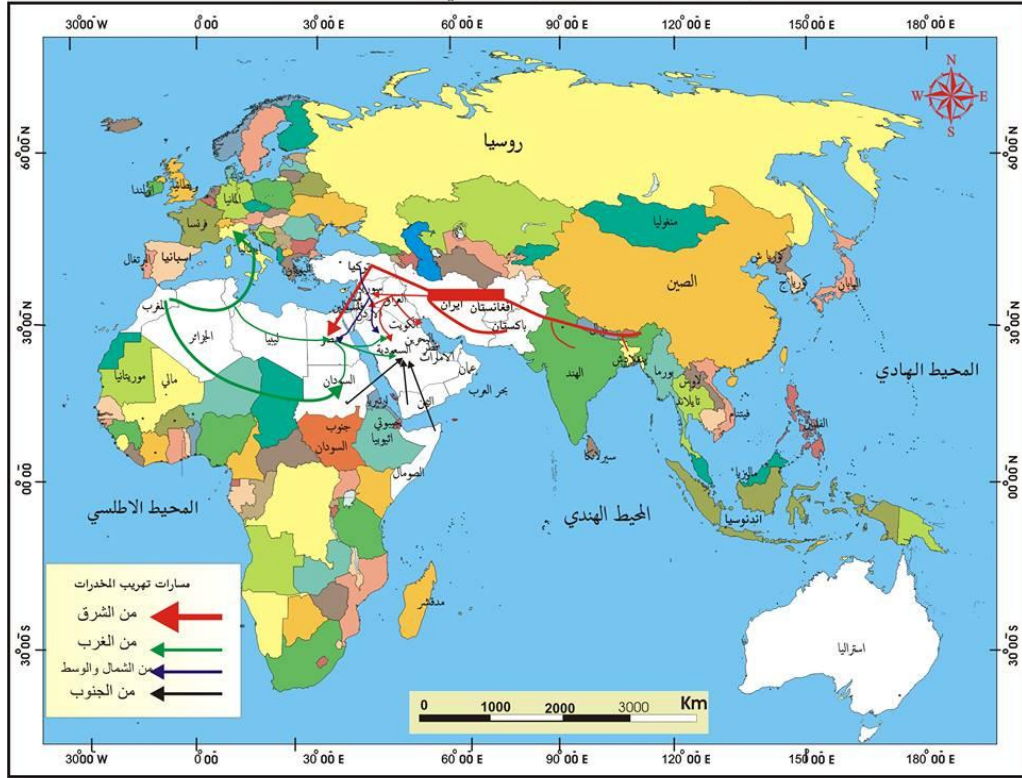
ثانياً: المسارات الجغرافية لتهريب المخدرات في الشرق الأوسط:

يعد الشرق الأوسط جغرافياً وديموغرافياً عالماً واسعاً ممتداً ومتنوعاً، تتصل أجزاءه بعضها ببعض الآخر اتصالاً مباشراً بمنافذ معروفة وحدود مفتوحة قانوناً أو واقعاً، وتلتقي أطرافه بعشرات الدول المجاورة وتنتهي حدوده ببحار ومحيطات وممرات مائية عدة، وهذا الوضع يشكل عاملاً مساعداً لعبور المخدرات والمؤثرات العقلية من دولة إلى أخرى^(٣٣)، لذا ستحدد أهم المسارات الجغرافية لتهريب المخدرات في منطقة الشرق الأوسط. ينظر الخريطة^(٣)

١- المسارات الجغرافية في منطقة بلاد الشام:

تواجه دول الساحل الشرقي للبحر المتوسط (لبنان وسوريا والعراق والأردن) خطر تهريب المخدرات التي تقوم العصابات بنقلها من أماكن تجميعها في لبنان إذ تبدأ رحلتها البرية محملة بالأفيون التركي والحشيش اللبناني مخترقة سوريا والأردن وفلسطين المحتلة إلى صحراء سيناء، إذ تخزن المخدرات تمهيداً لتسليمها إلى التجار^(٣٤). كذلك الأفيون والهيروين القادم من باكستان وأفغانستان عبر إيران وتركيا ليصل إلى العراق أو سوريا ومنها إلى دول المنطقة الأخرى^(٣٥).

خريطة (٣) المسارات الجغرافية لتهرب المخدرات في دول منطقة الشرق الأوسط



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على Political Map of the world 2005.

كذلك تتخذ المخدرات التركية (الحشيش والأفيون والهيروين) مساراً لها عبر سوريا إلى منطقة بلاد الشام ومن دول هذه المنطقة التي تعد منطقة عبور إلى مصر ودول الخليج^(٣٦).

٢- المسارات الجغرافية في منطقة الخليج العربي:

تقع دول الخليج العربي ضمن منطقة إستراتيجية مهمة، لقرتها من منطقة (المثلث الذهبي) ومنطقة (الهلال الذهبي)، لذا أصبحت تستخدم هذه المنطقة معبراً رئيسياً لتهرب المخدرات إلى أوروبا الغربية. كذلك يتدفق على دول الخليج العربي الحشيش من لبنان ومصر، ناهيك عن القات الذي يهرب الى هذه المنطقة من اليمن والصومال والحبشة. أما الأفيون والهيروين فيهرب من تايلاند والهند وأفغانستان وباكستان إلى إيران ومن ثم العراق وإلى دول الخليج عبر الكويت. وتصل الحبوب المخدرة إلى دول الخليج من أوروبا الغربية. وقد ساعدت السوق النفطية والتجارية في أن تتكدس أعداد كبيرة من السفن في الموانئ البحرية، وهذا ما شجع تجار المخدرات في اعتماد البحارة في تهريب المخدرات^(٣٧).

٣- المسارات الجغرافية في شمال أفريقيا:

وتتكون هذه المنطقة من دول شمال أفريقيا التي شهد عدد منها تغيرات سياسية واجتماعية مثل تونس وليبيا ومصر، وقد استغل تجار المخدرات ضعف الأجهزة الأمنية في هذه الدول لتفعيل أنشطتهم الإجرامية، إذ تروج تجارة الكوكايين الواردة من أمريكا الجنوبية عبر أفريقيا بحراً وجواً ثم تنقل إلى دول أوروبا عبر البحر المتوسط^(٣٨).

كذلك تتخذ عصابات الاتجار بالمخدرات محاور جغرافية عدة لتمرير بضاعتها في دول شمال أفريقيا، فتستغل شبكات التهريب المغاربية^(*) حوض البحر المتوسط لتهريب المخدرات على متن مراكب النزهة البحرية السريعة أو قوارب الصيد، انطلاقاً من المغرب باتجاه دول جنوب أوروبا تارة، أو باتجاه الجزائر وعبر سواحلها إلى تونس وليبيا، ليتم من هذه الدول شحن المخدرات إلى أوروبا والشرق الأوسط. وبعد تضيق الخناق على شبكات تهريب المخدرات في المنفذ الشمالي لمضيق جبل طارق، اتخذت عصابات التهريب محاور جديدة منها:

أ) المحور الأول: من المغرب مروراً بالجزائر (تندوف، بشار، غراوية، ورقلة، اليزي، الوادي) فنونس وليبيا ومنها نحو الشرق الأوسط ودول الخليج العربي.

ب) المحور الثاني: تنطلق فيه المخدرات من المغرب فغرب وجنوب الجزائر فمالي ثم إلى مقاطعة اغليط بالنيجر ثم التشاد وعبر السودان ومصر نحو الشرق الأوسط ودول الخليج العربي.

ج) المحور الثالث: شبيه بالمحور الثاني غير انه لا يمر بالجزائر، بل يتخذ من موريتانيا مساراً له^(٣٩).

ويمثل موقع مصر الجغرافي نقطة عبور لتجارة الهيروين والقنب من مناطق الإنتاج الرئيسية في جنوب شرق اسيا إلى الأسواق الأوربية وكذلك إلى دول الخليج العربي. وتعد أضعف النقاط في مصر بالنسبة لتجارة المخدرات هي الموانئ والمطارات وقناة السويس^(٤٠). أسباب انتشار المخدرات : تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى انتشار المخدرات سواء أكانت (زراعة أم نقلاً أم تزويجاً أم تعاطياً) وأهم هذه الأسباب:-

أولاً: ضعف أو غياب السلطة السياسية:

تعد المؤسسات السياسية من أخطر وسائل السيطرة الاجتماعية وأقواها، ومن دونها يصبح من المتعذر على المجتمع الاحتفاظ بالتوازن الاجتماعي. ونظراً لهذه الأهمية أصبحت مكونات المؤسسات السياسية (الحكومة، السلطة، القانون) من أكثر العناصر تخلخلاً في تنظيمها الاجتماعي كونها تحمي النظام وتفرض بالقوة على الناس عند الضرورة، فظروف الأزمات تفرز ظواهر ومشكلات سلوكية كثيرة أهمها انتشار المخدرات ونتيجة التوترات والانقلابات السياسية يزداد التناحر والتصادم ويكثر الاضطراب والقلق الاجتماعي وتصبح بنية المجتمع غير مستقرة^(٤١)، ومثل هكذا ظروف تفتح الباب واسعاً أمام انتشار المخدرات، كما أشار إلى ذلك رئيس مركز المصريين للدراسات (عادل عامر) ان مصر

* تعد المملكة المغربية من أكبر منتجي مخدر (راتنج القنب).

شهدت عقب ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني نجح عن طريقها تجار المخدرات من إغراق الشارع المصري بالسلاح والمخدرات^(٤٢).

ثانياً: وجود مشاكل اجتماعية:

فالمجتمع المليء بالأمراض الاجتماعية، كالانحراف والجريمة بكل أشكالها يدفع نحو انتشار المخدرات، كذلك المجتمع المليء بالصراعات بين الطبقات مع سوء توزيع الفرص وانتشار البطالة تساعد في انتشار الأوبئة وتفشي الأمراض الاجتماعية ومنها المخدرات.

ثالثاً: وجود مشاكل أسرية: انعدام الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، يشكل احتمالاً للوقوع في تعاطي المخدرات، وأن المشاكل الأسرية التي تخلق جواً أسرياً منفرداً يدفع إلى التهرب من المنزل ويتيح فرصة لتعاطي المخدرات، وأن تعاطي أحد الأبوين يتعاطى مخدراً سيكون له تأثيره الكبير في إقدام الأبناء على نهج ذلك السلوك.

رابعاً: وجود مشاكل سلوكية: إن الشخصية المعادية للمجتمع ولا سيما في مرحلة عمرية مبكرة لها تأثيرها في الإقدام على تعاطي المخدرات، وأن سلوكيات التعاطي ولا سيما في بداياته ربما تكون محفزة للاستمرار في التعاطي، فضلاً عن أن هناك سلوكيات أخرى تعبر عن انحراف اجتماعي، كرفقة السوء والتأخر الدراسي وكلها نوات تأثير في التعاطي^(٤٣).

خامساً: أثر الانترنت: أظهرت عدد من الدراسات إلى أن ما نسبته (٨٠٪) من مرتادي الانترنت هم في الأغلب من الشباب الذين تقل أعمارهم عن (٣٠ سنة)، وان ما نسبته (٦٠٪) منهم يقضون وقتهم في مواقع المحادثة أو في غرف الدردشة، وانهم يتجهون في الأغلب إلى المواقع الإباحية والمخدرات.

وقد جاء في إحدى الدراسات ان المتاجرين بالمخدرات في الدول العربية استعملوا شبكة الانترنت في اتصالاتهم وتيسير مزاولة أنشطتهم الإجرامية بمعدل (١٦,٧٪)^(٤٤).

سادساً: تأثير الحروب: لما كانت الحروب بطبيعتها مقوضة للأمن والاستقرار، وتمثل مصدراً للفرز والتشتت والهجرة والتشريد، فان مثل هذه البيئة الضعيفة المحتدمة بالصراعات والنزاعات تكون مواتية لبروز أنماط عدة من الآفات والأمراض الاجتماعية وفي مقدمتها المخدرات. ولا شك ان الانفلات الأمني، وعدم قيام الأجهزة الأمنية المختلفة، كالشرطة والكمارك وحرس الحدود وأجهزة مكافحة المخدرات وغيرها بمهامها ومسؤولياتها المطلوبة، وغياب القرار الرصين في ظل تضائل جهود المكافحة والوقاية، وبروز سطوة تجار المخدرات، وصعوبة تبادل المعلومات الأمنية بالوسائل السريعة، تلك الأوضاع كلها وغيرها تجعل آفة المخدرات تطل ببشاعتها وأضرارها على المجتمع^(٤٥).

لقد أسهمت الكثير من الحروب في انتشار المخدرات بشكل كبير، كما حدث في الصين عندما قاومت إغراق أسواقها بالأفيون، فاندلعت بينها وبين انجلترا حرب عرفت باسم

(حرب الأفيون) ١٨٣٩ - ١٨٤٢م انتهت بهزيمة الصين وتوقيع معاهدة نانكين عام ١٨٤٣م التي استولت فيها بريطانيا على هونغ كونغ، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الدخول إلى الأسواق الصينية ومنافسة شركة الهند الشرقية في تلك الحرب ووقعت اتفاقية عام ١٨٤٤م وكانت نتائج تلك المعاهدة الانتشار الواسع للأفيون، إذ قدر عدد المدمنين بـ(٢٥٪) من مجموع الذكور في المدن الصينية عام ١٩٢٠. كذلك شنت الحكومة المصرية حرباً من أجل إسقاط جزيرة الشيطان التي انتشرت فيها المخدرات بشكل كبير جداً، وضبط إحدى العائلات التي استفحل أمرها في الترويج للمخدرات وأوقعت الكثير من المشاكل بسبب انتشار الأفيون في هذه الجزيرة^(٤٦). وللمنازعات الأهلية والإقليمية أثر في انتشار المخدرات، ففي غرب السودان المعروفة بزراعة كميات كبيرة من الحشيش وتصديرها، وعند اندلاع الحرب الأهلية في تلك المنطقة، فقدت الأجهزة الأمنية تحكمها في زراعة المخدرات وتصديرها، وتراجع ضبطها مما ضاعف من آثارها الضارة محلياً وإقليمياً.

أما في أفغانستان فقد كانت ومازالت الحروب والمنازعات الأهلية والنشاطات الإرهابية عاملاً مؤثراً في تنظيم نشاطات زراعة المخدرات والاتجار فيها وغسل عائداتها المالية^(٤٧).

وكانت الحرب الأهلية في لبنان والاجتياحات المستمرة من العدو الإسرائيلي، سبباً رئيسياً في انتشار آفة المخدرات في لبنان، ولاسيما منطقة بعلبك والهمل والمزارع الجنوبية، إذ أصبحت المخدرات دخلاً رديفاً وعالياً للعصابات المنظمة، ومازالت الحكومة تواجه خطر المخدرات التي تشكل عائقاً أمام مشاريع التنمية^(٤٨). لقد ازداد عدد متعاطي ومروجي المخدرات في الكويت بعد احتلال العراق له عام ١٩٩٠، كذلك واجهت منطقة المشرق العربي بعامة والعراق بخاصة اتساع نشاط مروجي المخدرات والتعاطي بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣^(٤٩). وفي فلسطين برزت ظاهرة ترويج المخدرات وتعاطيها وانتشارها، بسبب اتساع دائرة الصراع مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي أجبت العنف في قطاع غزة وما أفرزه هذا الاحتلال من بطالة وفقر وسجون أدت إلى انتشار المخدرات فيها^(٥٠). إن العلاقة بين مشكلة المخدرات والأمن الوطني والقومي العربي هي علاقة تبادلية تشكل بها المخدرات تعاطياً وترويجاً وتجارة تهديداً مباشراً للكيان الاجتماعي العربي بأبعاده ومستوياته الفردية والمجتمعية كافة، كما انها تشكل تهديداً خطيراً لمقوماته البشرية وموارده الاقتصادية ونظامه الاجتماعي والسياسي، وقيمه الثقافية والحضارية، وتشكل المخدرات مصدراً وسبباً مباشراً للتفكك الاجتماعي، وإفساداً للقيم الاجتماعية والعلاقات الأسرية، ومن شأنها خلق النزاعات والتوترات بل والصراعات ضمن الأسرة الواحدة.

ظاهرة المخدرات في العراق

أولاً: واقع المخدرات في العراق: كان انتشار المخدرات محدوداً في العراق قبل سقوط النظام

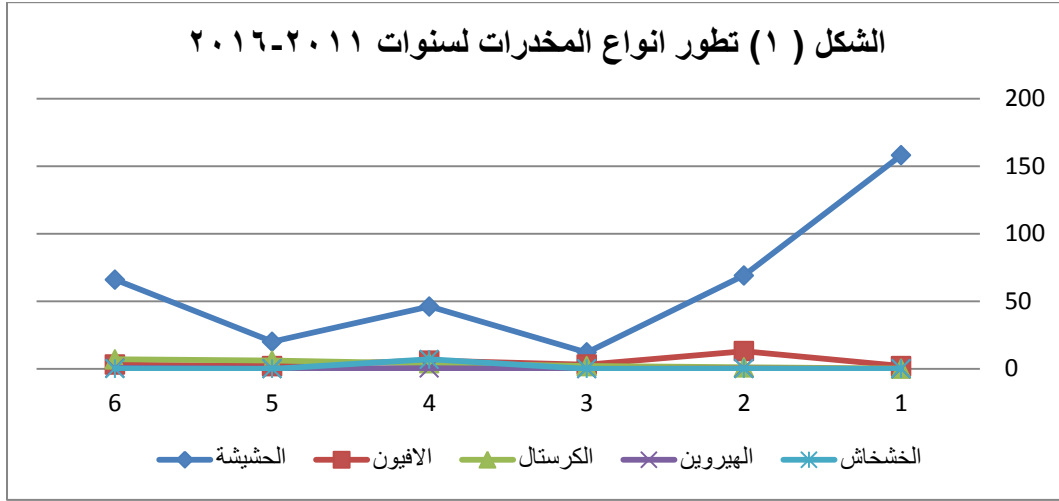
السابق عام ٢٠٠٣ وإن وجدت المخدرات فقد يكون وجودها بفعل عوامل سياسية، إذ كان هناك عملاء للمخابرات العراقية يقومون بإدخال المخدرات بعد تسهيل المهمة لهم من الجهاز المذكور، وإدخالها إلى بعض الدول المجاورة لأغراض سياسية، هذا الفعل أدى إلى إرساء مبدأ تهريب المخدرات إلى العراق، وشجع بعض المهريين على تفعيل نشاطهم التجاري للمخدرات في العراق، وبث سمومهم بين أوساط بعض الشباب المتعاطي، إلا أن الإجراءات المتخذة في زمن النظام السابق كانت شديدة جداً، ولا تقل عن الإعدام بحق كل شخص يقوم بالتعاطي أو المتاجرة بمادة المخدرات، ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة، وعد ارتكابها يمس بأمن الدولة، كذلك كان هناك حافزاً مادي لكل مخبر عن أية عملية متاجرة بمادة المخدرات، إذ تقوم الحكومة في حينها بإعطاء (٣٠٪) من قيمة المواد المخدرة لمصدر المعلومات، هذه الإجراءات كانت تحد من دخول المخدرات إلى العراق.

وبعد سقوط النظام السابق وانهيار الأجهزة الأمنية واستغلال الانفلات الأمني، وسيطرة بعض المهريين عن طريق نفوذهم العشائري على بعض المناطق، وضعف حماية الحدود العراقية مع دول الجوار، هذه العوامل كلها وغيرها أدت إلى تصاعد نشاط تهريب المخدرات إلى العراق. كذلك من العوامل التي أدت إلى تنامي تهريب المخدرات إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو العلاقة القوية بين الفصائل الإرهابية المسلحة في أفغانستان ونظيرتها في العراق، التي اتخذت من تجارة المخدرات أهم مصدر لتمويل نشاطاتها الإرهابية، لذا نجد ان الأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥) ازداد فيها نشاط المخدرات بشكل كبير ودخلت كميات كبيرة منها الى العراق تصل كمياتها إلى أطنان في بعض المناطق. وبعد تشكيل مكاتب المخدرات في العراق عام ٢٠٠٥ وانتشار قوات الحدود بدأت كميات المخدرات التي تدخل إلى العراق تقل عما كانت عليه سابقاً^(٥). ينظر الجدول (٣). والشكل (١)

الجدول (٣) أنواع المخدرات وكمياتها وعدد القضايا والمتهمون في العراق للمدة ٢٠١١ - ٢٠١٦

السنة	أنواع المخدرات					عدد القضايا	عدد المتهمين	المجموع
	الحشيشة	الأفيون	الكرستال	الهيروين	الخشخاش			
٢٠١١	١٥٨ كغم	٢ كغم	١١٥,٢٧٣ غم	٣,٥ غم	—	٨٧	٤٩	١٦٠,١١٨,٢٧ كغم
٢٠١٢	٦٩ كغم	١٣ كغم	١ كغم	٢٤٧ غم	—	٧٢	١٣١	٨٣,٢٤٧ كغم
٢٠١٣	١٢ كغم	٣ كغم	٢ كغم	—	—	٥٩	١٠٧	١٧ كغم
٢٠١٤	٤٦ كغم	٦ كغم	٤ كغم	٤٥١,٤٠٠ غم	٧ كغم	١٨٧	٣٥٠	٦٣,٤٥١,٤٠٠ كغم
٢٠١٥	٢٠ كغم	٢ كغم	٦ كغم	٢٤,٢٨٠ غم	١,٢٥٠ غم خشخاش ١,٢٠٠ غم مورفين	٣٢٩	٦٤٠	٢٨,٢٦,٥٠٥ كغم
٢٠١٦	٦٦ كغم	٣ كغم	٧ كغم	٥٧٧ غم	١٤,٨٠٠ غم	٥٥٤	١٠٦٤	٧٥,١٤,٨٠٠ كغم
المجموع	٣٧١ كغم	٢٩ كغم	٢٠,١١٥ كغم	٣٢٠,٨٨٥ غم	٧,١٦,٢٠٥ كغم	١٢٨٨	٢٣٤١	٤٢٧ كغم

المصدر: وزارة الداخلية، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة، مديرية مكافحة المخدرات، بيانات غير منشورة.



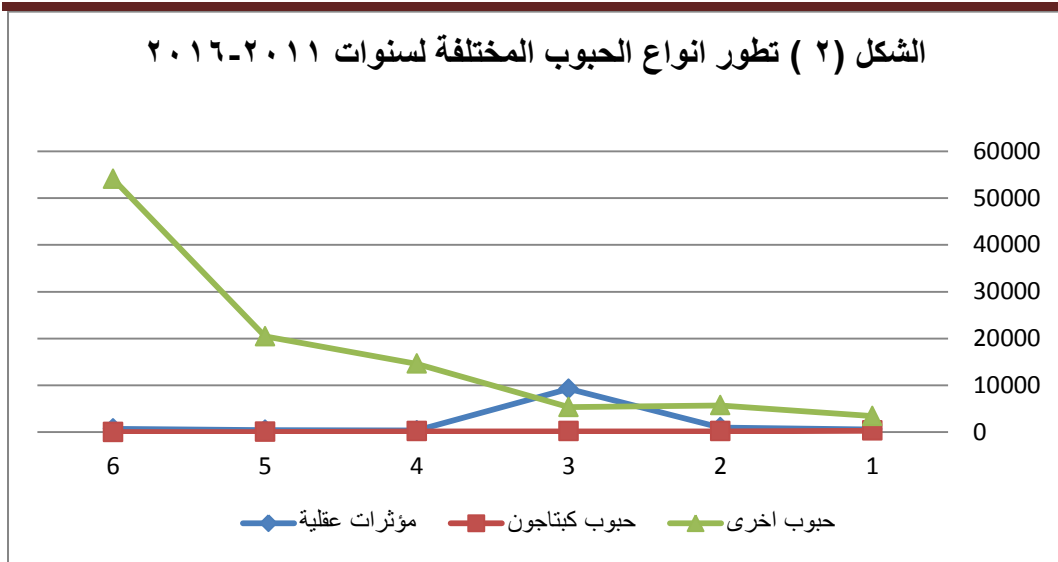
المصدر: عمل الباحث باعتماد جدول (٣)

ومن النظر إلى الجدول (٣) والشكل (١) نجد أن مخدر الحشيش هو أكثر المخدرات تهريباً إلى العراق ثم يأتي بعده الأفيون ثم الكرسنال ويأتي بعده الخشخاش وأخيراً الهيروين. كذلك نجد أن عدد القضايا وعدد المتهمين آخذ بالتزايد، فبينما كان هناك (٨٧) قضية مسجلة ضد (٤٩) متهماً عام ٢٠١١ نجدها قد ارتفعت إلى (٥٥٤) قضية مسجلة ضد (١٠٦٤) متهماً وهذا يشير إلى تنامي نشاط المهربين وقد يكون سبب ذلك تدهور الوضع الأمني بسبب دخول داعش إلى المحافظات الغربية من العراق وانشغال معظم القوات الأمنية بالدفاع عن البلد. كذلك انتشرت في العراق ظاهرة تعاطي المؤثرات العقلية من الحبوب المخدرة والمعروفة محلياً بـ(الكبسلة) وهي من الظواهر الخطيرة جداً على الشباب العراقي، ومن أخطر الآفات الاجتماعية التي تصيب المجتمع العراقي، مما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على انتشار الجريمة بكل أشكالها، وشل مفاصل الإنتاج، وتأخر تطور الفرد المتعاطي ونموه^(٥٢). ينظر الجدول (٤) والشكل (٢).

الجدول (٤) المؤثرات العقلية وعدد القضايا وعدد المتهمين في العراق للمدة ٢٠١١ - ٢٠١٦

السنة	مؤثرات عقلية (قرص)	حبوب كبتاجون	حبوب أخرى	عدد القضايا	عدد المتهمين	مجموع الضبطيات
٢٠١١	٦٠٠,٥٤٥	٣٣٣,٤٨٦	٣٤٣٠	١٢٤٢	٩٢٢	٩٣٦,٩٧٠
٢٠١٢	١,٠١٧,٠٥٢	١٦٩,٧٣٢	٥٧١٥	١٠٨٤	١٤٨٨	١,١٩٢,٤٩٩
٢٠١٣	٩,٢٤٠,٥٧٥	١٩٨,٨١٠	٥٣٤٣	٨٣١	١٣٢٠	٩,٤٤٤,٧٢٨
٢٠١٤	٣٦٨,٧٤٤	٢٠١	١٤,٥٩٩	٦٤١	٩٦٦	٣٨٣,٥٠٤
٢٠١٥	٤٥٥,٠٧٩	٣٣,٧١٩	٢٠,٤٤٩	٥٧٣	٩٤٧	٥٠٩,٢٤٧
٢٠١٦	٧٢٤,٢٦٥	٢٤,٢٦٤	٥٤,٠٥٣	٦٢٣	١٠٢٣	٨٠٢,٥٨٢
المجموع	١٢,٤٠٦,٦٦٠	٧٦٠,٢١٢	١٠٣,٦٣٤	٥,٠٤٤	١,٦٦٦	١٣,٢٦٩,٥٣٠

المصدر: وزارة الداخلية، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة، مديرية مكافحة المخدرات، بيانات غير منشورة.



المصدر: عمل الباحث باعتماد على الجدول (٤)

ومن النظر إلى الجدول (٤) والشكل (٢) الخاص بالمؤثرات العقلية، نجدها قد انتشرت بالعراق بشكل كبير جداً، فبلغت كمية المؤثرات العقلية (١٣٢٦٩٥٣٠) قرص. ويعتقد الباحث ان السبب في ذلك قد يعود إلى سهولة نقل وترويج واستعمال وتعاطي هذه المؤثرات، كذلك ان البعض منها قد يأتي من المذاخر والمستشفيات المحلية، ناهيك عن العوامل الأخرى. كذلك نلاحظ زيادة استعمال المؤثرات العقلية في السنوات التي يقل فيها انتشار المخدرات كما في عام ٢٠١٣. فضلاً عن ذلك نجد ان عدد القضايا في المؤثرات العقلية والبالغ (٥٠٤٤) قضية قد فاقت عدد القضايا في المخدرات والبالغ (١٢٨٨) قضية أربعة مرات، كذلك فاق عدد المتهمين بالنسبة للمؤثرات العقلية والبالغ (٦٦٦٦) متهماً عدد المتهمين بتجارة المخدرات والبالغ (٢٣٤١) متهماً بأكثر من ثلاث مرات. وهذا مؤشر خطير جداً على الأمن الوطني العراقي ولاسيما إذا علمنا ان (١٠٪) من تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية تضبط وبحسب تقرير الانتربول الدولي.

كذلك يبدو ان الأحكام المختلفة الصادرة بحق تجار ومتعاطي المخدرات والحبوب في العراق والمتمثلة بـ(السجن المؤبد والمؤقت، والحبس الشديد والبسيط، والغرامة، والإعدام) قد لا تتناسب مع حجم قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، فعند النظر إلى الجدول (٣) نجد هناك (٢٣٤١) متهماً بتجارة المخدرات لكن عدد المحكوم عليهم بالأحكام المختلفة قد بلغ (٧٦٧) حكماً أي أقل من الثلث، كذلك عند النظر إلى الجدول (٤) نجد هناك (٦٦٦٦) متهماً بتجارة المؤثرات العقلية قد حكم على (٣٥٢٩) متهماً منهم، أي النصف تقريباً، وهذا يشير إلى ضعف الأحكام الصادرة بحق المتهمين من حيث نوع الحكم وعدد المحكومين، وقد يعود الأمر إلى ضعف الوضع الأمني والتهديد والابتزاز الذي يتعرض إليه العاملون في المنظومة الأمنية والقضائية في العراق من تجار المخدرات. ينظر الجدول (٥).

الجدول (٥) أعداد المحكومين في قضايا المخدرات والحبوب حسب جنسياتهم في العراق

٢٠١١ - ٢٠١٦

الجنسية	سجن مؤبد		سجن مؤقت		حبس شديد		حبس بسيط		حكم بغرامة		إعدام		المجموع	
	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة
عراقي	٣٢	٤٩	٢٤٨	٨٣٧	٢٣٤	١٢٩٢	١٨٧	١٠٢٨	٢	٣٠١	١	٢	٧٠٤	٣٥٠٩
إيراني	٣	—	٧	١	٢٢	٨	٢٦	٢	—	١	—	—	٥٨	١١
سوداني	—	—	١	—	—	—	—	١	—	١	—	—	١	٢
سوري	—	—	١	٢	—	١	—	—	—	—	—	—	١	٣
أفغاني	—	—	—	—	—	—	١	٢	—	—	—	—	٣	١
مصري	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	١
هندي	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١
المجموع	٣٥	٤٩	٢٥٨	٨٤٠	٢٥٦	١٣٠٢	٢١٥	١٠٣٣	٢	٣٠٣	١	٢	٧٦٧	٣٥٢٩

المصدر: وزارة الداخلية، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة، مديرية مكافحة المخدرات، بيانات غير منشورة. وتتنحصر أعمار الأكثر تداولاً للمخدرات والمؤثرات العقلية والمقبوض عليهم بهذه الجرائم ما بين (٢٠ - ٤٠) سنة، وهناك عدد قليل من الأحداث وكبار السن، وتعد المناطق والأماكن الأكثر انتشاراً وترويجاً للمخدرات في العراق هي المحافظات الحدودية كونها مناطق عبور المخدرات، كما تعد المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية بؤراً لانتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، أما المخدرات الأكثر انتشاراً وتعاطياً هي الحشيش والأفيون والكريستال (مثل الامفيتامين)، أما المؤثرات العقلية الأكثر انتشاراً وتعاطياً هي (حبوب النبراهكسول والفالسيوم والترامال والكيماجرين والبلوموكودين وحبوب الكبتاجون المعروفة محلياً (صفر ١))^(٥٣).

ثانياً: زراعة المخدرات في العراق:

حاول البعض زراعة المخدرات في العراق، بعد أن شهد سوق المخدرات تسارعاً في تعاطيها والاتجار بها، واستجابة للرجبة في الربح والإثراء السريع لدى بعض ضعاف النفوس، فقد أحبطت شرطة ديالى محاولة لزراعة النباتات المخدرة في مدينة (قرة تبة)، كذلك اكتشفت الشرطة في محافظة ميسان مساحة صغيرة تمت زراعتها بنبات الخشخاش، ويكتشف حرس الحدود في كردستان العراق يومياً عدداً من المحاولات لتهريب بذور الخشخاش ونبات القنب^(٥٤).

ثالثاً: المسارات الجغرافية لتهرب المخدرات إلى العراق:

هناك ممرات رئيسة عدة لدخول المخدرات الى العراق وخروجها منه إلى دول الجوار، وأهم هذه المسارات:-

١- طريق المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح بين العراق وإيران التي تقدر مساحة عرضها (١٥ كم) وقد بدأ تجار المخدرات بسلوك هذا الطريق منذ عام ٢٠٠٨ بعد تأمين الحدود الشرقية.

٢- الطريق البحري، إذ يسلك تجار المخدرات الطرق الوعرة ويندفعون بها جنوباً إلى حوض الخليج العربي، وتهرب المخدرات عن طريق اللنجات المستعملة للصيد أو لنقل النفط إلى دولتي الكويت والإمارات العربية، وذلك بعد أن أنشأت علاقات قوية بين المهربيين العراقيين ومهربي تلك الدول عن طريق مكاتب بيع السيارات والمواد الكهربائية والغذائية.

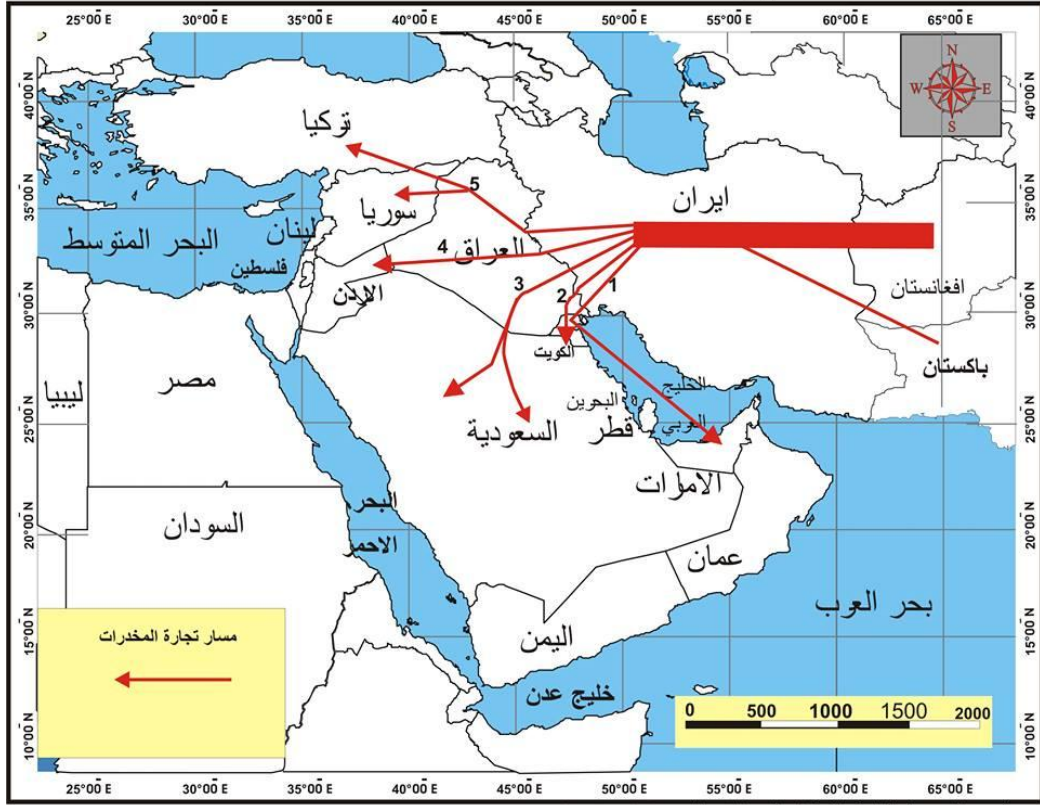
٣- طريق محافظة البصرة: لقد ازدادت كمية المخدرات المهربة من إيران إلى العراق عن طريق محافظة البصرة عبر منطقة السببية التابعة لشط العرب التي لا يفصلها عن إيران سوى شط العرب الذي لا يتجاوز عرضه حوالي ١٥٠ م.

٤- طرق تهريب المخدرات إلى محافظة ميسان عبر هور الحويزة ثم الى قضاء قلعة صالح فنهر العز ومنها الى الجبايش ثم الى محافظة ذي قار، كذلك طريق العظيم الى ناحية المشرح ومنها الى العمارة، اما الطريق الثالث فيمر بهور ام نجاج ومنه الى قضاء الكحلاء أو الى قلعة صالح.

٥- طريق محافظة واسط: وتدخل المخدرات من إيران إلى العراق عبر محافظة واسط عن طريق منطقتي بدره وجصان.

٦- طريق محافظة ديالى: وتهرب المخدرات من إيران عن طريق منطقة قزانية ثم تتجه إلى إقليم كردستان ومن هناك تتجه نحو تركيا ثم إلى دول أوروبا أما المسار الثاني فيتجه إلى سوريا.^(٥٥) تنتظر الخريطة(٤)

خريطة (٤) المسارات الجغرافية لتهريب المخدرات للعراق ودول الجوار



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات برنامج ARC VIEW 3.3

تأثير المخدرات في الأمن الوطني العراقي

تترك المخدرات آثاراً عدة في الأمن الوطني ويمكن حصر هذه الآثار بما يأتي:-

أولاً: الآثار الاجتماعية:

١- أثر المخدرات في تطور الجريمة: أثبتت الدراسات ان ثمة جرائم تحدث قبل تعاطي

المخدرات وأخرى بعدها وأغلبها يرتبط بأمرين هما:

الأول: يتعلق بجلب المخدرات وتوزيعها.

الثاني: يتعلق بعملية الاستهلاك.

وتبدأ الجرائم الخاصة بالجلب والتوزيع من التجريم القانوني لها، وترتبط بالجرائم ضد الأشخاص بالقتل والأذى البالغ في أثناء الصدام مع القوات المطاردة لعصابات المهربين، أو في مواقف الصراع الذي يحدث أحياناً بين هذه العصابات، وكذلك توريط عدد من الأحداث والشباب في عصابات التوزيع والتسويق. أما الجرائم المرتبطة بالاستهلاك فان أغلبها ينحصر في جرائم المال بسبب القهر الذي يسبق رغبة المدمن في الحصول على المخدر عندما يقع في ضائقة مالية تحول بينه وبين القدرة على شراء المخدرات^(٥٦).

٢- تهديد الكيان الاجتماعي: تشكل المخدرات تعاطياً وترويجاً وتجارةً تهديداً مباشراً للكيان الاجتماعي بأبعاده ومستوياته الفردية والمجتمعية كافة، وانها تشكل تهديداً خطيراً لمقوماته البشرية وموارده الاقتصادية، وقيمته الثقافية والحضارية، إذ تشكل المخدرات مصدراً وسبباً

مباشراً للتفكك الاجتماعي وإفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الأسرية، ومن شأنها خلق النزاعات والتوترات بل والصراعات ضمن الأسرة الواحدة، مما يجعلها مصدر تهديد مباشر لأمن المجتمع واستقراره^(٥٧).

٣- الجريمة المتصلة:

وهي الجرائم المتصلة بجريمة المخدرات كالسرقة التي يقوم بها المتعاطون لتغطية ثمن المخدرات، وجرائم تهريب الدخان وتجارة البشر والدعارة والسيارات المسروقة وتجارة الأعضاء البشرية وجرائم القتل والتزوير والاحتيال الذي يؤدي إلى ضعف الهيمنة السياسية^(٥٨).

ثانياً: الآثار الاقتصادية:

١- غسل الأموال: تؤكد الدراسات والأبحاث الصلة الوثيقة بين أنشطة غسل الأموال وتجارة المخدرات التي أخذت بالتنامي بشكل كبير، وتشكل مرحلة غسل الأموال المتصلة من الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة أخطر مراحل هذا النشاط، محاولين (تجار المخدرات) إضافة صفة المشروعية إلى أموالهم الضخمة التي جنوها من الاتجار بالمخدرات، وتشكل ظاهرة غسل الأموال إحدى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تحمل عدداً من الأخطار على البنية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات، وهي من الظواهر التي أفرزها النظام العالمي الجديد الذي نتج عنه إذابة الحدود بين الدول، وظاهرة غسل الأموال من الظواهر الإجرامية التي باتت تُوْرَق الأمن والاستقرار والتنمية، وتسهم في تحقيق القيود الإدارية والسلوكية مما قد يفتح الباب أمام الفساد الإداري والسياسي وغيرها من أنشطة التزوير والتزيف^(٥٩).

٢- تدعيم الفساد: تحصل عصابات المخدرات على دخول كبيرة جداً، وهي دخول لا تدفع عنها ضرائب، بل تدفع بدلاً عنها رشاوى للمسؤولين والمنتفذين، فتعمل على تدعيم الفساد، وتهدف هذه الإجراءات إلى إضعاف سلطة الدولة^(٦٠).

٣- أضعاف الدخل القومي: ومن النسب العالية للمخدرات في الدخل القومي التي تصل إلى أكثر من (٥٠٪) في بعض الدول، فإن هذا يعني سيطرة اقتصاد المخدرات على القطاعات الزراعية والصناعية الأخرى، وقتل أخلاقيات العمل، وتكوين مجتمعات كسولة وخاملة، وهذا أكبر عائق للتنمية الاقتصادية^(٦١).

كذلك يعد تهريب المخدرات عبئاً على اقتصاد الدولة إذ تشتري بالعملة الصعبة، وإن تجار المخدرات يتستعملون حوالي (٥٪) من العملات الحرة المتداولة في الأسواق غير المشروعة، ففي مصر يقدر ما ينفقه تجار المخدرات سنوياً بحوالي ثلاثة مليارات جنيه مصري، كذلك تنفق دول الخليج أموالاً طائلة لشراء المخدرات^(٦٢).

ثالثاً: الآثار السياسية:

١- **إضعاف السلطة:** يتمثل أثر المخدرات السياسي في قيام دولة المخدرات التي يحكمها اقتصاد المخدرات ويتراجع فيها الاقتصاد المدني، وتقف على رأسها العصابات المنظمة أو المتحالفة مع السلطة الرسمية، ويترتب على ذلك تعدد السلطات، وفساد السلطة الحاكمة وعدم الاستقرار والصراعات السياسية. إن اقتصاد المخدرات يضعف سلطة الدولة ويعوق الديمقراطية وتطور دولة حديثة ويحدث الفوضى ويزيد من حدة الصراعات الاجتماعية^(٦٣).

٢- **تمويل الإرهاب:** وقد تبين أن هناك علاقة بين تجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب العالمي، فالمجموعات الإرهابية تلجأ إلى الطرق غير المشروعة كلها لتنفيذ مخططاتها، وعندما أصبحت محاصرة دولياً ومحلياً من حيث التمويل، نتيجة الرقابة الشديدة المفروضة عليها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد ان جمدت أرصدها وارصدة كل من يشتبه فيه بالقيام بأعمال إرهابية، فإن السبيل الوحيد لهم هو الاتجار بالمخدرات لبناء قوتهم أو الحصول على الأسلحة وتجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم مستغلين في ذلك الصعوبات التي تواجهها دول العالم من تأمين حدودها بالكامل ليصبحوا في الآخر خطراً لا يستهان به على الأمن القومي وكذلك الأمن الدولي المشترك^(٦٤).

٣- **إخضاع الشعوب:** عمل الاستعمار منذ القدم على إفساد الشعوب التي تقع تحت سيطرته، فسعى لنشر المخدرات بهدف إضعاف الروح المعنوية وتكريس التخلف، كما هو الحال في تعرض الشعب الصيني في القرن التاسع عشر لمؤامرة خططتها بريطانيا لإرغام الشعب الصيني على تعاطي الأفيون وكما مر معنا، وكذلك عملت القوات البريطانية المحتلة لمصر بنشر الحشيش لتهدئة الغاضبين والحد من ثورة الشعب المصري، واتسعت الآثار السياسية للمخدرات في الوقت الحاضر، فاتخذت شكل الحرب وأصبحت عصابات المخدرات تمتلك جيوشاً مدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة لحماية أوكارها وتسهيل مرور تلك السموم وتستغل عصابات المخدرات المدنيين لإيقاعهم في شباكها، فيقدم المدمن على بيع نفسه وأسرته ووطنه، وقد يصل الأمر إلى الوقوع في شباك التجسس لحساب قوى معادية^(٦٥).

لقد باتت مشكلة المخدرات تهدد المجتمع العراقي، فقد حذر تقرير لليونسيف بأن مشكلة الإدمان على المخدرات تتجه لتصبح ظاهرة متعاظمة ومتفاقمة بين الأطفال العراقيين، إذ أشار إلى أن عدد مدمني المخدرات بين الأطفال بحدود (١٠٪). وقد أكد مدير مستشفى ابن رشد المتخصص بعلاج مدمني المخدرات، أكد تزايد أعداد المرضى بعد سقوط النظام السابق، مشيراً إلى أن معظم المتعاطين هم رجال يتناولون مواد مخدرة وعقاقير طبية كتلك التي تستعمل لتخدير المرضى في غرف العمليات ولتخفيف الألم، وأكد ان حالات الإدمان زادت بنسبة (٧٥٪) وعلى الرغم من وجود حالات الإدمان على المخدرات وحبوب

الهلوسة في عهد النظام السابق، إلا أن الوضع العام للإدمان بات أكثر انتشاراً من قبل، وكان التعاطي يقف عند حدود عمرية بين (١٧ - ١٨) سنة، أصبح يشمل الآن فئات عمرية بعمر ١٤ سنة، وقد أبدت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق قلقها من تزايد أنشطة عصابات تهريب المخدرات داخل العراق كذلك أعلنت وزارة الصحة عن حدوث عدد من حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي المخدرات وأغلبها وقعت في كربلاء وميسان وبغداد وبابل وواسط^(٦٦). وفي اثناء كتابة هذه السطور حصلت مواجهات عنيفة في محافظة ميسان بين القوات الأمنية وعصابات المخدرات المنتفذة في المحافظة ادت الى خسائر مادية وبشرية بين الطرفين.

الاستنتاجات :

- ١- تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق الجغرافية ذات الأهمية الجيوستراتيجية، فقد كانت ومازالت منطقة يحتدم فيها الصراع والنزاع الأهلي والإقليمي مما جعلها بيئة خصبة لانتشار المخدرات فيها بشكل واسع، ولاسيما وان سياسات المنطقة ترسم في عواصم عالمية استعمارية تسعى دائماً إلى تأجيج الصراع الطائفي والقومي من أجل تحقيق أهدافها وأن المخدرات بعض اسلحتها.
- ٢- ارتباط ظاهرة المخدرات بنشاط الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة أذ أصبحت تجارة المخدرات جزءاً أساسياً ورئيساً من عمليات تمويل الإرهاب والجرائم في العالم.
- ٣- تعد المخدرات من الظواهر الخطرة جداً على الأمن الوطني، كونها ارتبطت بجرائم عدة كغسيل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والجريمة المنظمة، وجرائم التزوير، والتزوير، وجرائم القتل والاتجار بالبشر والخطف والابتزاز وغيرها.
- ٤- استغللت عصابات المخدرات الظروف التي وفرتها العولمة من سياسات ووسائل وتقنيات لكي تنتشر المخدرات بين سكان أكبر رقعة من الكرة الأرضية.
- ٥- أسهمت الحروب المتعددة في انتشار المخدرات بشكل كبير، فقد أصبحت الحروب من العوامل الرئيسية في انتشار المخدرات عن طريق زراعتها وتصنيعها ونقلها وتعاطيها كما في أفغانستان والعراق ولبنان والسودان وغيرها.
- ٦- على الرغم من كل الجهود المضنية التي تبذلها الأجهزة الأمنية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة المخدرات، إلا انها تتفاقم وتحولت من ظاهرة محدودة الانتشار فحسب إلى مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة تهدد الأمن الفردي والمجتمعي.

التوصيات :

- ١- ضبط الحدود السياسية العراقية مع دول الجوار عن طريق زيادة عدد وعدة قوات الحدود وتجهيزهم بالتقانات الحديثة، وتشجيعهم عن طرق منحهم الحوافز المادية والمعنوية .
- ٢- تشديد الأحكام القانونية المفروضة على تجار المخدرات والمروجين والمتعاطين من جهة، والتوعية باضرار المخدرات وخطارها في وسائل الإعلام المختلفة وتشجيع المواطنين على التعاون في ضبط جرائم المخدرات من جهة ثانية.
- ٣- عقد الاتفاقات الأمنية الثنائية والتحالف مع دول الجوار بشكل قانوني من أجل تبادل المعلومات وتطويق تجار المخدرات والحد من انشطتهم الإجرامية، وتطوير اقتصاد بديل عن المخدرات.
- ٤- نبذ الصراعات والخلافات مع دول الجوار كافة حتى لا تتأثر الشعوب عند وقوع الأزمات والحروب ولاسيما عندما تؤدي هذه الحروب الى تزايد نشاط عصابات المخدرات.

الهوامش :

- (١) لسان العرب لابن منظور، مادة (خدر).
- (٢) عبد الإله بن عبد الله المشرف ورياض بن علي الجوادي، المخدرات والمؤثرات العقلية، أسباب التعاطي وأساليب المواجهة، ط١، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٤، ص٢٥.
- (٣) عايد علي الحميدان، أثر الحروب في انتشار المخدرات، ط١، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٤، ص١٢.
- (٤) محمد فتحي عيد، مقومات التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، من بحوث الندوة العلمية (التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات)، ط١، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٤، ص٩ - ١٠.
- (٥) عبد العزيز بن عبد الله البريثن، الخدمات الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، ط١، دار الحامد، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص٥٠.
- (٦) معين الحداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية، ط٣، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٥.
- (٧) احمد حجازي، الشرق أوسطية وعمليات التنمية في البلدان العربية، ط١، دار بلال، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩٩.
- (٨) مصطفى عمر التير، المخدرات والعولمة، الجوانب السلبية، ط١، دار الحامد، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص٢٠.
- (٩) طارق الشيخ، المخدرات خطر يهدد الشرق الأوسط، بحث منشور على النت بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦ بالرباط: www.ahram.org.eg.news
- (١٠) عادل حسن السيد، طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بانتشار المخدرات، ط١، دار الحامد، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص١٦.
- (١١) يوسف صالح بريك، مصدر سابق، ص٥٥.
- (١٢) حميد ياسر الياسري، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة واسط، كلية التربية، العدد ٢١، السنة ٢٠١٥، ص٢٧١.
- (١٣) بثينة شتيوي، أبرز دول العالم في تجارة وتهريب المخدرات، بحث منشور على النت بالرباط: <http://www.sasapost.com.thefiohtagai>
- (١٤) طارق الشيخ، مصدر سابق.
- (١٥) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص٥٠.
- (١٦) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص٥٣ - ٥٤.
- (١٧) أمين شحاتة، المخدرات: خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار، بحث منشور على النت بالرباط:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles>

(١٨) إبراهيم مصحّب الدليمي، المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظور سوسيوولوجي)، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٦٢ - ٦٣.

(١٩) أيمن شحاتة، مصدر سابق، .

(٢٠) بثينة شتيوي، مصدر سابق، ص ٢.

(٢١) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٢٢) أيمن شحاتة، مصدر سابق، ص ١.

(٢٣) بثينة شتيوي، مصدر سابق، ص ١.

(٢٤) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص ٤٠ - ٤١.

(٢٥) محمد الأمين البشري، مصدر سابق، ص ٦.

(٢٦) أيمن شحاتة، مصدر سابق، بحث منشور على النت .

(٢٧) أيمن بلال، جولة على نسب استهلاك المخدرات في الدول العربية، بحث منشور على النت بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦

بالرابط www.haseef22.com.life

(٢٨) ترزوتي كمال، التعاون الدولي الإجرائي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، من بحوث الندوة العلمية

(التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات)، ط١، دار الحامد، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص ٨٢ - ٨٣.

(٢٩) عادل حسن السيد، مصدر سابق، ص ١٢ - ١٣.

(٣٠) صالح عبد النوري، التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، من بحوث الندوة العلمية (التعاون الدولي في

مجال مكافحة المخدرات)، ط١، دار الحامد، عمان، ٢٠١٤، ص ١٠١.

(٣١) عادل حسن السيد، مصدر سابق، ص ٣٤ - ٣٦.

(٣٢) مصطفى عمر التير، مصدر سابق، ص ٩.

(٣٣) الجامعة العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب - الأمانة العامة، الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع

للمخدرات والمؤثرات العقلية، ص ١١.

(٣٤) محمد فتحي عيد، المخدرات والجريمة المنظمة (المخدرات والعولمة)، ط١، دار الحامد، عمان - الأردن، ٢٠١٤،

ص ٢٣٧.

(٣٥) حميد ياسر الياسري، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

(٣٦) الجامعة العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب - الأمانة العامة، الإستراتيجية العربية، مصدر سابق، ص ١١.

(٣٧) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص ٦٨ - ٦٩.

(٣٨) حميد ياسر الياسري، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

(٣٩) ترزوتي كمال، مصدر سابق، ص ٨٥.

(٤٠) أيمن شحاتة، مصدر سابق، ص ٥.

(٤١) شذى نجاح بلاش، أثر المخدرات على الأمن الاجتماعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد

٣، لسنة ٢٠٠٩، ص ٢٢٣.

(٤٢) عبد الله حامد، تجارة المخدرات تتسبب في ظهور الاقتصاد الخفي، بحث منشور على النت بالرابط:

www.aljazeera.net/reportsandinte

(٤٣) عبد العزيز بن عبد الله البرثين، مصدر سابق، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٤٤) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص ٣٥ - ٣٦.

(٤٥) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص ٣ - ٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٧) محمد الأمين البشري، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٤٨) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

- (٥١) وزارة الداخلية، قيادة شرطة ميسان، قسم مكافحة مخدرات ميسان، بيانات غير منشورة.
- (٥٢) وزارة الداخلية، قيادة شرطة ميسان، قسم مكافحة مخدرات ميسان، مصدر سابق.
- (٥٣) وزارة الداخلية، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة، مديرية مكافحة المخدرات، بيانات غير منشورة.
- (٥٤) حسين عمران، المخدرات في العراق - أنواعها - مصدرها - طرق وصولها، جريدة المدى، العدد ٣٨٦٠، ٢٣ شباط ٢٠١٧.
- (٥٥) وزارة الداخلية، قيادة شرطة ميسان، قسم مكافحة مخدرات ميسان، بيانات غير منشورة.
- (٥٦) عبد الإله بن عبد الله المشرف ورياض ببن علي الجوادي، مصدر سابق، ص ٥٧.
- (٥٧) إبراهيم مصعب الدليمي، مصدر سابق، ص ٦٠ - ٦١.
- (٥٨) عبد القادر عبد الله العربي، المخدرات وظاهرة غسل الأموال - المخدرات والعملة، ط ١، دار الحامد، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص ١٠٤.
- (٥٩) عادل حسن السيد، مصدر سابق، ص ٦٥ - ٦٦.
- (٦٠) مصطفى عمر التير، مصدر سابق، ص ٢٦.
- (٦١) عبد القادر عبد الله العربي، مصدر سابق، ص ١٠٣.
- (٦٢) حميد ياسر الياسري، مصدر سابق، ص ٢٦٤.
- (٦٣) عبد القادر عبد الله العربي، مصدر سابق، ص ١٠٣.
- (٦٤) حميد ياسر الياسري، مصدر سابق، ص ٢٥٧.
- (٦٥) عايد علي الحميدان، مصدر سابق، ص ٢.
- (٦٦) حسين عمران، مصدر سابق.

The phenomenon of drugs in the Middle East and its impact on Iraqi national security

Abstract

Drug abuse and trafficking are as old as human history , because the effects of many of the civilizations that prevailed here and there carried evidence shows that. The drugs have been found in their natural and industrial form, so there are many kinds, shapes and effects on the peoples, almost none of the world's continents is involved in drug trafficking, but the Middle East is one of the most active geographical regions, Because of its geographical location, which is the middle of the continents of the ancient world on the one hand, and the nature of the geostrategic region, as well as the wars and conflicts that have afflicted the countries of the region on the other hand, not to mention the poverty of most peoples of the region on the third hand and produces drugs in many areas of the Middle East and beyond, such as the Golden Triangle, the Golden Crescent, Morocco, Lebanon, Egypt Yemen and Sudan, drugs are transported to the Middle East through a variety of geographical routes, and the study area can be divided into drug-producing, consumer and transit countries.

Iraq was by its geographical location a transit country for drugs from the countries of Southwest Asia and Iran to the Gulf States and Turkey and the countries of the Levant, that after the fall of the former regime and the occupation of Iraq by the United States of America, which provided a suitable environment for the spread of drugs, which have had negative repercussions on the social, economic and political levels, and their impact on the national security of Iraq.